

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٠٧٩**

الخميس، ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد تاكاسو	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاصو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد دباشي
	الصين	السيد ليو تشن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لوا لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2009/61)

09-22820 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٩، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد جان – موريس ريبير الممثل الدائم لفرنسا على عمله رئيسا لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق تقديرنا للسفير ريبير وفريقه على ما أبدياه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان.

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2009/61)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد قاضي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وأرحب به ترحيبا حارا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن السودان، الوارد في الوثيقة S/2009/61.

يستمع مجلس الأمن في هذه الجلسة إلى إحاطة إعلامية من السيد أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان.

السيد قاضي (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أقدم التقرير الأخير للأمين العام عن السودان (S/2009/61)، وإنني ممتن لإتاحة الفرصة لي لإطلاع المجلس على الحالة الراهنة في السودان.

لقد بلغ اتفاق السلام الشامل منعطفاً دقيقاً و لم يتبق في الفترة الانتقالية سوى ما يزيد على عامين بقليل. ومن المحتمل أن تكون البيئة خلال هذين العامين الأخيرين صعبة ومعقدة. وتنفيذ ما تبقى من بنود اتفاق السلام الشامل، وهي في الأغلب سياسية الطابع، سيكون اختباراً للأطراف. ومن بين التحديات الحاسمة الأهمية التي تنتظرنا استكمال ترسيم الحدود والانتهاء من نشر القوات ونتائج التعداد والانتخابات على عدة مستويات ونزع السلاح وعملية التسريح وإعادة الإدماج. وسيتعين الالتزام باتفاق خريطة الطريق بشأن أبيي، بما في ذلك قبول قرار محكمة التحكيم الدائمة المتوقع صدوره في وقت لاحق من هذا العام. وإتاحة عوائد السلام، وبخاصة في الجنوب والمناطق الثلاث، سيكون أمراً أساسياً، شأنه في ذلك شأن تحقيق استقرار الحالة الأمنية من خلال تعزيز تدابير المصالحة وبناء الثقة، ولا سيما في البؤر الساخنة على امتداد مناطق الحدود بين الشمال والجنوب.

وينبغي أن يظل جعل الوحدة جذابة لسكان جنوب السودان، حيث من المقرر إجراء استفتاء حول المسألة في عام ٢٠١١، محور تركيز الطرفين والمجتمع الدولي في العامين القادمين. وسيتعين البدء فوراً في الاستعدادات لإجراء

استفتاء يحافظ على السلام والاستقرار، أياً كان قرار سكان جنوب السودان، والاستعدادات لعقد مشاورات شعبية في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق. وسيكون إبرام اتفاق بشأن تقاسم الثروات وعوائد النفط خلال فترة ما بعد الاستفتاء شرطاً أساسياً لإجراء الاستفتاء في سلام.

ويتعين مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها خلال فترة زمنية محدودة وفي ظل الحالة الراهنة في السودان التي تتسم بغموض سياسي يزداد عمقاً إلى جانب عدم وجود قدر كاف من الثقة المتبادلة بين طرفي اتفاق السلام الشامل. ومما يزيد من هذا الغموض الصراع الدائر في دارفور والقرار المنتظر للمحكمة الجنائية الدولية. ونتيجة لذلك، ورغم التزام حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، فإن الاتفاق معرض للخطر. وفي حالة انهيار الاتفاق نتيجة لذلك، من المحتمل أن تتصاعد الصراعات وعدم الاستقرار في السودان على نحو خطير.

والآثار الإنسانية لعودة الصراع والفوضى في أنحاء السودان قاتمة، وهذا أقل ما يقال عنها. واتفاق السلام الشامل محوري والاتفاق هش. وهذا هو التحدي الذي يواجه السودان والمجتمع الدولي، ومجلس الأمن اليوم، مع كل الاحترام الواجب، ودون أي مبالغة، فإن عام ٢٠٠٩ قد يكون عاماً حاسماً لاتفاق السلام الشامل ولآفاق السلام في السودان.

لقد أُنشئت لجنة الانتخابات الوطنية، ولكن يلزمها بعض الوقت للعمل بكامل طاقتها. وسيتعين على الحكومة أن تمول عملياتها بصورة كافية وفي الوقت المناسب وسيتعين على الهيئة التشريعية الوطنية توفير إطار قانوني مناسب لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وبدأت الشعبة الانتخابية ببعثة الأمم المتحدة في السودان تزويد لجنة الانتخابات الوطنية بالمعلومات والمواد لمساعدتها في عملها وتتوقع تلقي رسالة بطلب من اللجنة لموافاتها بالمزيد من التفاصيل بشأن المساعدة التي ستحتاجها. وسيحدد نطاق المساعدة، بما في ذلك التدريب والدعم السوقي والتقني، متطلبات الشعبة الانتخابية في البعثة على صعيدي الأفراد والتمويل.

ووفقاً لاتفاق السلام الشامل، من المقرر إجراء الانتخابات في موعد غايته تموز/يوليه من هذا العام. غير أن علامات استفهام تثور حول إمكانية إجرائها في ذلك الموعد بسبب التأخيرات الطويلة في سن القانون الانتخابي وإنشاء لجنة الانتخابات الوطنية والوقت الذي ستحتاجه اللجنة للعمل بكامل طاقتها والجداول الزمنية المقررة في قانون الانتخابات الوطنية ذاته وكم العمل الهائل الذي يتعين القيام به. وقد يحتاج طرفا اتفاق السلام الشامل، بالتشاور مع اللجنة، إلى استعراض إمكانية الالتزام بالمواعيد المقررة في الاتفاق. غير أن القرار يرجع إليهما.

ومن منظور سياسي فإن موعد الانتخابات قد يتأثر بالحالة الأمنية العامة، لا سيما في دارفور، والتأخيرات في تشريع إطار قانوني متفق عليه والخلافات المحتملة حول نتائج التعداد والتأخيرات في ترسيم الحدود. سيكون أي قرار تتخذه المحكمة الجنائية الدولية عاملاً مؤثرا، على أقل تقدير، والانتخابات ضرورية لعملية التحول الديمقراطي. غير أن كفاية الاستعدادات وإحراز تقدم بشأن المعايير المتبقية الأخرى ضروريان أيضاً لضمان ألا تؤدي العملية الانتخابية إلى مزيد من الاستقطاب، وهو أمر من شأنه أن يقوض فعلياً تنفيذ اتفاق السلام الشامل بصورة سلمية.

وبالمثل، فإن ترسيم الحدود يؤثر على تنفيذ المعايير المتبقية الأخرى. فبدون ترسيم الحدود، ستواجه الانتخابات عراقيل ولن يكون الاستفتاء ممكناً. وفضلاً عن ذلك، لن تستكمل إعادة الانتشار دون حدود متفق عليها.

كما سيولد التأخير واستحكام الخلاف توترات إضافية في منطقة مضطربة بالفعل. وزودت بعثة الأمم المتحدة في السودان اللجنة التقنية المخصصة المعنية بالحدود بصور ملتقطة بالسواتل لإعداد خريطة أساس رقمية. ومن شأن هذه المُدخلات الجديدة تمكين اللجنة من استكمال وتقديم تقريرها التقني الذي تأخر إلى الرئاسة. وكما هو الحال تماماً بالنسبة للجنة التعداد، من المهم عدم تسييس عمل لجنة الحدود. وستكون هناك لا محالة مساومات ومواءمات سياسية بمجرد تقديم التقرير التقني إلى قيادة الشمال والجنوب. وذلك أمر طبيعي، ولكن يؤمل ألا يتسبب في مأزق. من ناحية أخرى، فإن بعثة الأمم المتحدة في السودان مستعدة لتقديم مزيد من الدعم التقني في عملية تعيين الحدود وترسيمها. كما أنها مستعدة لبذل مساعيها الحميدة لمعالجة الشواغل المختلفة للمجتمعات المتضررة.

ولا تزال الحالة في أبيي، عقب اندلاع العنف لفترة قصيرة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، هادئة ولكنها متوترة. لقد أُنشئت إدارة ولكنها لا تزال بدون تمويل وبالتالي غير قادرة على توفير الخدمات الأساسية. وإلى جانب غموض الحالة الأمنية، أدى ذلك إلى تباطؤ عودة المشردين داخلياً الذين أجبروا على الفرار من ديارهم في أيار/مايو الماضي.غير أن هناك بعض حالات العودة إلى المناطق المحيطة ببلدة أبيي. ونظمت بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخراً اجتماعاً للبلدان المانحة مع إدارة أبيي عرضت الإدارة خلاله خططها واحتياجاتها، والتي أبدى عدد من البلدان المانحة استعداده لتمويلها. غير أن المسؤولية الرئيسية عن توفير ميزانية والإفراج عن الأموال المخصصة لكل بند فيها تقع على عاتق حكومة الوحدة الوطنية.

لقد اكتملت تقريباً إعادة نشر القوات المسلحة السودانية وقوات الشرطة العسكرية الجنوبية خارج منطقة أبيي. واستكملت الوحدات المتكاملة المشتركة انتشارها تقريباً، لكنها ما زالت تجاهد لكي تكون مشتركة ومتكاملة بحق. وسيستغرق ذلك وقتاً. من ناحية أخرى، لا تزال الوحدات تواجه عجزاً كبيراً في معدات الاتصالات والنقل الحيوية التي ستكون فعاليتها محدودة جداً من دونها. ووحدات الشرطة المتكاملة المشتركة لم تنتشر بالكامل ولم تنتشر بعد خارج بلدة أبيي. ومن المأمول أن يقبل الطرفان قرار تحكيم محكمة التحكيم الدائمة، المتوقع صدوره في تموز/يوليه أو في وقت لاحق من هذا العام، بحسن نية. ويمكن للفشل هنا أن يعرض اتفاق السلام الشامل لخطر جسيم. وستكون الاتفاقات المتعلقة بتأثير قرار التحكيم على السكان المحليين بالغة الأهمية، وستكون بعثة الأمم المتحدة في السودان على استعداد للمساعدة في التوصل إلى تلك التفاهمات.

ويرتبط بذلك الشاغل المستمر حيال توفير إمكانية الوصول في القطاع السادس بحرية. وحتى الآن، لا تتمتع بعثة الأمم المتحدة في السودان بإمكانية الوصول بحرية إلا في منطقة خريطة طريق أبيي. وتمنع البعثة من الوصول إلى المناطق الواقعة شمال منطقة خريطة الطريق، التي تشكل ثلثي مساحة منطقة القطاع السادس. وذلك يعمي عيون البعثة فيما يتعلق بعمليات تنقل القوات المسلحة ويعوق قدرة البعثة على رصد ترتيبات وقف إطلاق النار والاستجابة في الحالات التي قد تتطور إلى اشتباكات خطيرة، كما حصل فعلا في أيار/مايو الماضي. ومن المأمول أن ترفع السلطات تلك القيود وغيرها من القيود المفروضة على بعثة الأمم المتحدة في السودان في الشمال والجنوب على السواء.

أخيرا، وفي جنوب كردفان، يمكن تبين بعض التطورات الايجابية، بما في ذلك إحراز تقدم في إدماج المناطق التي كانت واقعة في نطاق سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان في إدارة الولاية. وذكرت السلطات المحلية أن الحالة

الأمنية والعلاقات فيما بين القبائل داخل الولاية قد تحسنت. ولكن في الوقت نفسه، فإن توفر الأسلحة وعدم جني أي مكاسب من السلام وتشابك الانتماءات القبلية والسياسية تجعل هذه المنطقة عرضة للصراع. وتكرار نشوب الصراعات المحدودة النطاق هو مبعث قلق في ضوء الوجود الضخم لقوات الطرفين في الولاية أو بالقرب منها. ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتوفير مكاسب واضحة للسلام كلها مدخلات أساسية لتحقيق استقرار الحالة الأمنية وتعزيز هياكل السلام في المناطق الثلاث جميعها.

ومن المقرر أن تبدأ بصورة جدية في ١٠ شباط/فبراير عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتنفيذ مشروع رائد في النيل الأزرق، ويعقبه إطلاق العملية في جنوب كردفان، تمشيا مع نهج ”المناطق الثلاث أولا“ المتفق عليه بصورة مشتركة. وبينما تزداد القدرات ويصبح التمويل متوفرا، ستنتشر عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في البلد بأسره. وتحظى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بتأييد قوي من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان على السواء. وحالما تكتسب العملية زخما، يمكنها أن تشجع الطرفين على المضي قدما بمزيد من الفعالية بشأن الجوانب الأخرى لعملية السلام، بما في ذلك إعادة نشر القوات والتقليص التناسبي لقوامها وفقا لاتفاق السلام الشامل. وبناء على ذلك، ستؤدي العملية إلى تيسير الاستقرار المحلي وإدارة الصراع وخاصة في المناطق الثلاث. وتم التسجيل الأولي لأكثر من ٠٠٠ ٥٠ مقاتل سابق. وإذا تعثرت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستخيب آمالهم ويمكن لردود فعلهم أن تؤدي إلى زيادة تعقيد الحالة الأمنية.

ومن خلال حكومتي الوحدة الوطنية وجنوب السودان، خصصت حكومتا الشمال والجنوب مبلغا إجماليا قدره ٤٥ مليون دولار لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولكن التكاليف الشاملة المقدرة كبيرة: إذ تبلغ ٤٣٠ مليون دولار لإعادة الإدماج و ٢٠٠ مليون دولار للتسريح. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يمضي التسريح قدما بدون توفير التمويل لعملية إعادة الإدماج، الأمر الذي سيتوقف على التبرعات التي يقدمها المانحون لتلك العملية. ونقدر تقديرا كبيرا القيادة التي أبدتها اليابان بمساهمتها بمبلغ ١٧ مليون دولار. ومن المقرر أن يعقد مؤتمر للمائدة المستديرة في جوبا في ١٢ شباط/فبراير، ومن المتوقع أن يُقطع في المؤتمر التزام سياسي قوي من جانب البلدان المانحة بتقديم ما يقدر بمبلغ ٨٠ مليون دولار لعام ٢٠٠٩.

وفي ذلك الصدد، أود أن أؤكد مجددا على أن نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج شرط مسبق هام لبناء السلام والتنمية في جميع أنحاء السودان. وبالمثل، لا بد من القول بصراحة إن نجاح نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، شأنه شأن نجاح النقاط المرجعية الأخرى لاتفاق السلام الشامل، بما في ذلك إعادة انتشار الوحدات المتكاملة المشتركة وتطويرها، يتوقف، وسيظل متوقفا، على درجة ونوعية التزام الطرفين بمناقشة المسائل المعلقة واتخاذ القرارات الصعبة ولكنها لازمة لحل هذه المسائل.

إن جهود الأمم المتحدة تتركز بشكل متزايد على الانتقال من تقديم المساعدة الإنسانية إلى الإنعاش المبكر والتنمية. ولكن، على الرغم من خطة العمل من أجل السودان لعام ٢٠٠٩ التي وضعها المجتمع الدولي، فقد أسفرت تخفيضات الميزانية المتوقع أن تجريها حكومة جنوب السودان وعوامل أخرى عن الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية في جنوب السودان. وبالإضافة إلى تخفيض المرتبات العامة، جمدت حكومة جنوب السودان خططا لتولي مسؤولية الخدمات الأساسية التي توفرها حاليا المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات التابعة للأمم المتحدة. ويصل ذلك الدعم الخارجي حاليا إلى نسبة ٨٠ في المائة من شبكة

الأمان في جنوب السودان، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية والمياه النظيفة. ويؤدي ازدياد حالات العودة قبل إجراء الانتخابات والاستفتاءين في جنوب السودان وفي أبيي إلى إيجاد احتياجات إضافية إلى الخدمات الأساسية. وبغية المحافظة على ذلك المستوى للدعم، فإن استمرار تقديم المجتمع الدولي للمساعدة المالية أمر لا غنى عنه.

والسودان بلد مترامي الأطراف ومعقّد. ومنذ استقلاله في عام ١٩٥٦، عانى الشعب السوداني من حربين أهليتين بين الشمال والجنوب، وحرب أهلية في الشرق وصراع مستمر وربما آخذ في الاحتدام في الغرب. ودارفور وشرق السودان جزء من شمال السودان سياسيا. وظلت الكلفة الإنسانية للاضطرابات في السودان هائلة. والذكريات مريرة. وينعدم وجود الثقة المتبادلة بالدرجة المطلوبة. وما زالت البنية التحتية السياسية والمؤسسية عملا جاري تنفيذه. ولدى البلد حكومتان وجيشان. ولن يؤدي أي تصويت في الاستفتاء لصالح الوحدة أو الانفصال إلى إنهاء الصراع والمعاناة ما لم يتم إرساء اللبنات الأساسية للسلام. وإذا أريد للوحدة أن تكون جاذبة، سيلزم توضيح معنى المصطلح والاتفاق عليه من حيث الترتيبات الدستورية. وكل ذلك سيتطلب إجراء تحسين كبير في قدرة ورغبة الطرفين في كسب كل واحد منهما ثقة الآخر والعمل معا لتحقيق مكاسب مشتركة. وسيكون ذلك تحديا صعبا، ولكنه، بالنظر إلى البدائل، تحد ضروري بشكل مطلق.

وفي ذلك السياق، لا بد من مناقشة تأثير أي قرار تتخذه المحكمة الجنائية الدولية على اتفاق السلام الشامل والحالة في دارفور. والهدف من اتفاق السلام الشامل هو بناء وحفظ السلام والأمن في السودان، فبدونهما لا يمكن تحقيق أي عدالة لشعب السودان. ولتحقيق تلك الغاية، من واجب الأطراف والقيادة السودانية، فضلا عن المجتمع الدولي، أن تستمر في التركيز على ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل.

كما أن مجلس الأمن، في مداولاته بشأن تلك المسألة، قد يرغب في النظر في التهديدات المحتملة للمهام الجارية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وأمن موظفي البعثة. وقد تلقينا تأكيدات بتوفير الحماية والتعاون من السلطات السودانية على أعلى المستويات، ولكن تلك التأكيدات ظلت مقيدة بتحذيرات من الاستياء العام. كما كانت هناك تهديدات علنية وعمليات تحريض على العنف. ووضعت الأمم المتحدة خطط الطوارئ اللازمة وأحاطت السلطات السودانية علما بهذه الخطط. وإذا سمحت الظروف السياسية والأمنية، فإن الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة أعمالها وفقا للولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن.

وفي الختام، ما زال اتفاق السلام الشامل أساسيا لإحلال السلام في السودان. وستتطلب بقية الفترة الانتقالية تصميما وجهودا مشتركة من جميع المعنيين. وسيحكم شعب السودان بشأن ما إذا كانت الأحزاب السودانية والقادة، وفي الواقع، المجتمع الدولي، ستحقق لهم السلام أو لا تحققه. وفي ذلك الصدد، أناشد المجتمع الدولي أيضا مواصلة دعمه القيم للغاية لشعب السودان في هذه المرحلة الحرجة. هناك القليل من الوقت والكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد قاضي على إحاطته الإعلامية الوافية للغاية.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.